كلمة ونص

يونس خلف

ثقافة الحوار.. قبل الحوار..!

مع أولى الجلسات الحوارية التشاركية التي نظمتها محافظة دمشق «لأجل دمشق نتحاور» وبالعودة إلى ما يؤكد عليه السيد الرئيس بشار الأسد في كل الاجتماعات واللقاءات مع المفكرين والمثقفين والاقتصاديين وأيضاً خلال كلمته في الاجتماع الموسع للجنة المركزية لحزب البعث حيث أكد أهمية الحوار وتعميق وتوسيع دائرته وبأن أهم ما ينقصنا في المجتمع السوري ومجتمعاتنا العربية عموماً هو تفعيل الحوار بين مختلف الشرائح وعلى كل المستويات، وأن هذه الحوارات باتت حاجة ملحة لكل مجتمع تُفرض عليه تحديات كبرى كالتي نواجهها والتي تتطلب تماسكاً ووعياً مجتمعياً وضرورة الاستفادة العملية من النقاشات والجلسات الحوارية وربطها بالجهات التنفيذية للحصول على أفضل نتيجة منها.

تأكيد سيادته أيضاً بأن الحوار يخلق أفكاراً جديدة لبناء سياسات أكثر جدوى لخدمة المجتمع وأن الحوار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تشخيص المشكلات وتقاط الضعف والاحتياجات ومن دون ذلك لا نبني سياسات قطاعية أو عامة سليمة.

على هذه القاعدة وتنفيذاً لهذه التوجيهات تكتسب مثل هذه الجلسات الحوارية أهمية كبيرة ولاسيما عندما تتناول مواضيع وقضايا خدمية ومعيشية واقتصادية واجتماعية، ولعل الأولوية هنا هي كيف نعزز ثقافة الحوار في المجتمع، ولاسيما عبر وسائل الإعلام المختلفة من خلال بيان أهمية الحوار، ولاسيما أن وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة قادرة بلا شكّ على بيان أهمية الحوار وفوائده وكيف يمكن أن نؤسس لبنية ذهنية لعقلية الحوار.

ويمكن تحديد عناوين وموضوعات لكل ملتقى واستضافة خبراء ومثقفين من أصحاب الاختصاص سواء من وسائل الإعلام أم أساتذة الجامعات ومثقفين ومفكرين لنشر ثقافة الحوار وإغناء هذه الفعاليات، يضاف إلى ذلك أهمية هذه الحوارات في إيصال أصوات المواطنين وطلباتهم ومقترحاتهم وإشراكهم في صنع القرار بالنسبة للمشروعات التي تنفذ ومعرفة الاحتياجات الملحة وتحديد أولوياتها ومشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وتحمل مسؤولية نتائجه انطلاقاً من مبدأ «كل مواطن مسؤول».

لكن بالمقابل لا بد من توفير مبادئ ومتطلبات وعوامل الحوار الناجح والمثمر وفي مقدمتها المبادئ العلمية لأن الخلفية العلمية مطلب أساسي لحوار له مخرجات ونتائج مبنية على أساس علمي.

ويبقى أن نتذكر جميعاً أنه لا جدوى من أي حوار إذا لم تتوافر ثقافة الحوار ونؤسس لبنية ذهنية لعقلية الحوار الهادف.

مدير المدينة لـ«الوطن»: جمع معارض السيارات في مدينة تضاهي مدن السيارات في العالم

مدينة السيارات في الدوير تضم ٢٥٠ مقسماً للبيع.. والأولوية لمن تهدمت صالاتهم على مدخل دمشق

عبير صيموعة

بدأ مشروع مدينة السيارات في منطقة الدوير يبصر النور بعد توقف دام أكثر من ست سنوات منذ تاريخ الإعلان عن الاكتتاب على مقاسم المدينة، حيث قامت الإدارة الجديدة للمدينة بالسعي إلى حلحلة كل الإشكاليات التي رافقت المشروع منذ إعلانه والتي كان أولها التنازع على ملكية أرض المشروع.

وأكد مدير المدينة يمان أفندر لـ«الوطن» أن التأخير بانطلاق العمل في مشروع مدينة السيارات كان نتيجة التأخير بنقل الملكيات من وزارة النقل إلى محافظة ريف دمشق، مشيراً إلى تضافر جهود كل الجهات لإعادة إقلاع العمل بالمشروع من مؤسسات القطاع العام ومحافظة ريف دمشق.

وأوضح أن العمل على تأسيس مشروع مدينة السيارات جاء بهدف جمع معارض ووكالات السيارات في مدينة دمشق وريفها ووضعها جميعها في مدينة سياحية وتجارية وخدمية تضاهي مدن السيارات في العالم، مشيراً إلى أن البداية كانت بإعادة الدراسة لمشروعات المدينة والبالغة قيمتها ٣٥٠ ملياراً بعد تشكيل اللجان المختصة بدراسة الأسعار، وبعد إعادة الدراسة وتقييم تكاليف البنى التحتية تمت المباشرة بعمليات التخصيص للمساحات التي جرى الاكتتاب عليها.

وأضاف: كما جرى إبلاغ جميع المكتتبين على مقاسم المدينة بضرورة استكمال الأوراق التي سيتم وفقها القيام بأعمال التخصيص لتأمين السيولة لتخديم المقاسم وفق التكاليف الجديدة للبنى التحتية التي تم إقرارها بعد إعادة الدراسات، حيث وصلت تكلفة المتر المربع الواحد إلى نحو مليوني ليرة بعد دمج وفرز العقارات مع احتفاظ المكتتب بـ٥ بالمئة من قيمة المقسم التي تم قبضها بداية الاكتتاب حين كانت تكلفة المتر الواحد ١٣٥ ألف ليرة.

ولفت إلى أن المدينة تمتد على مساحة ٨٠ هكتاراً تضم نحو ٢٥٠ مقسماً مخصصاً للبيع منها٥٠ هكتاراً تضم ٣٢ مقسماً استثمارياً وخدمياً من مراكز نقل ومضمار تدريب سواقة ومركز صحي ومطاعم ومولات وحدائق ومرافق عامة لتكون مدينة متكاملة تقدم كل الخدمات للمكتتبين ضمنها، مشيراً إلى أنه تم تخصيص ٣٠ هكتاراً لمعارض السيارات والوكالات والمكاتب وأصحاب صالات السيارات التي تم هدمها على مدخل دمشق الشمالي وهم أصحاب الأولوية في عمليات التخصيص، حيث تم تقسيم المقاسم إلى ثلاث فئات حسب مساحتها مقاسم كبيرة فوق ٢٠٠٠متر ومقاسم متوسطة بين ٥٠٠ وألف متر وصغيرة أقل من ٥٠٠ حسب المهنة، مؤكداً أنه سيتم إقرار المهن التي ستدخل المدينة والتي من شأنها الحفاظ على النظافة العامة للمدينة والطابع السياحي.

وأشار أفندر إلى بدء أعمال التعاقد على تنفيذ البنى التحتية حيث جرى تلزيم ٧٠ بالمئة من المشروعات للقطاع العام و٣٠ بالمئة قيد الدراسة وسيتم تلزيمها بالمرحلة القادمة، على أن يتم تجهيز كامل البنى التحتية ضمن المقاسم وتسليمها للمكتتب أرضاً مخدمة لإقامة البناء المطلوب، حيث تم إبلاغ جميع المكتتبين بأنه سيتم دفع ثلث مبلغ التكلفة عند التخصيص على أن يتم دفع باقي المبلغ بالتقسيط على أقساط نصف سنوية، علماً أنه جرى حالياً تخصيص نحو ٢٠٠ مقسم مع وجود ٥ مقاسم لا يمكن تخصيصها إلا بعد إزالة خطوط التوتر الكهربائي ضمنها.

وبين أن مشروعات المدينة قيد الدراسة حالياً وهي مشروع المجمع الرئيسي للصرف الصحي ومحطة تحويل الكهرباء وحفر الآبار لتأمين المياه للمدينة، إضافة إلى الحدائق مع وجود أربحية كاملة في إقامة أي مشروع من شأنه خدمة المكتتبين والمشروع منها مشروع إقامة الطاقة البديلة، حيث يعتبر مشروع مدينة السيارات من أهم المشروعات الاستثمارية والإستراتيجية في البلد.

وأكد مدير المدينة الإقبال من المكتتبين على عمليات التخصيص والذي وصفه بالرائع، عازياً هذا الإقبال إلى ما لمسه المكتتبون من اهتمام بالمشروع من محافظة ريف دمشق ورئاسة مجلس الوزراء.

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: لو إن هناك شركة تأجير لآليات الخدمة لكانت أفضل من الإصلاحات غير المنتهية

معظم آليات الخدمة في طرطوس منتهية الصلاحية وتعود لسبعينيات القرن الماضي

طرطوس - ربا أحمد

«آلياتنا تمشي بالقدرة».. هذا كلام معظم مديري مديريات القطاع العام في محافظة طرطوس، لاسيما الخدمي منها، حيث أوضح مدير مؤسسة المياه عماد ديوب أن صهاريج المؤسسة تمشي بالقدرة، وخرج من الخدمة ثلاث منها نتيجة انتهاء عمرها الزمني الذي يعود لعام ١٩٦٩ في حين يتم تصليح البقية بصعوبة كبيرة وهي حاجة ملحة جداً، إضافة إلى حالة نقص ١٦ آلية خدمة نتيجة تنسيق الكثير منها لورشات الآبار كالروافع والشاحنات لنقل البواري، مشيراً إلى أنه كل ما يوجد بالمؤسسة لا يخدم سوى ورشة واحدة وبالرغم من ذلك يبذل العمال أقصى طاقة لهم في استثمارها.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت ديوب إلى أن الحاجة ماسة لرافعتين وخمس شاحنات وخمسة بواكر وتركسات، علماً أن شراءها جميعاً أوفر مالياً من الإصلاحات المتكررة التي تستنزف الموازنات.

بدوره مدير كهرباء طرطوس عبد الحميد منصور، أكد أنه لو كانت هناك شركة تأجير لآليات الخدمة في طرطوس لتم استئجارها هرباً من الإصلاحات غير المنتهية لآليات كهرباء طرطوس لكون الإيجار أقل تكلفة وأربح للشركة، مشيراً إلى أنه حد قوله «حرام تمشي» فكلها مواليد الثمانينيات والسبعينيات والقطع باتت غير موجودة وإن وجدت فيتم الابتزاز بأسعارها استغلالاً للحاجة، لافتاً إلى أن حاجة الشركة اليوم ١٨ رافعة لتخدم كامل المحافظة.

والحال لم تختلف لدى مديرية الخدمات الفنية بطرطوس التي تعتبر أكثر الجهات الخدمية عملاً، حيث أشار مدير دائرة الآليات وائل حسن إلى أن المديرية تعمل على شق الطرق وتعبيدها وصيانتها ومد الجبول الزفتي وكل ذلك لكامل قطاع المحافظة، في حين الآليات تجاوز عمرها الزمني ومعظمها يعمل منذ أكثر من أربعين عاماً وهي مهترئة وصيانتها متكررة بكلف كبيرة وتستهلك الزيوت والفيول بصورة سريعة، علماً أن طبيعة أعمال المديرية تستنزف الآليات بعمر الخمس سنوات لصعوبتها، إضافة إلى مؤازرة كل الجهات الخدمية في كل حالات الحاجة سواء بأعمال مجلس مدينة طرطوس أو الأعمال الإسعافية.

وأشار رئيس دائرة الآليات بمجلس مدينة طرطوس حسان محمد إلى أن أي عطل في بعض الآليات يؤدي إلى توقف العمل في المدينة كحال أي عطل في الحفارة، في حين قد يتوقف العمل نتيجة الحاجة لشراء إطارات لتركسات كبيرة لكونها تحتاج لمناقصات بسبب تكلفتها الكبيرة، وهي في حالة عمل مستمرة مما يؤدي لأعطال واهتراء، وبالتالي الانتظار لحين انتهاء المناقصات وتوريد الإطارات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار محمد إلى أنه منذ نحو عشرين عاماً هناك ضاغطات نظافة تحاول تغطية المدينة بشكل يومي وقلابات وتركتور واحد وكلها تتعرض لحمولات كبيرة ومواد ثقيلة من حجارة وبلاستيك وغيرها، إضافة إلى وسائل تؤدي إلى استنزاف القطع واهتراء المعادن بشكل متكرر، مضيفاً: هناك طلب بعدد من الآليات تمت الموافقة عليه ولكن توريدها يتم وفقاً للجنة مركزية.

في مجلس محافظة الحسكة..

نقص في الكتب المدرسية وأصبحت تُباع في المكتبات الخاصة بأسعار عالية

المحافظ: لن نتعامل مع الواقع اليوم إلا من خلال عقلية وإستراتيجية الدولة

الحسكة - دحام السلطان

أشار عدد من أعضاء في مجلس محافظة الحسكة في جلسته أمس إلى النقص الكبير في الكتب المدرسية، موضحين أن الكتب التي وصلت المحافظة بلغت ١٠٠ ألف كتاب فقط، في حين حاجة المحافظة هي ٤٠٠ ألف كتاب حسب إحصاءات مديرية تربية الحسكة، وبالتالي لم تغط حاجة تلاميذ المدارس من الكتاب المدرسي، وهي التي تعيش ظروفاً استثنائية قاهرة في ظل التضييق والحصار وخروج معظمها عن مسار التعليم الحكومي، والتي لم يأخذ التلاميذ والطلاب فيها حقهم من الكتب أسوة بمدارس محافظات القطر، وقد أكد الكثير من أعضاء مجلس المحافظة أن الكتاب المدرسي بات يُباع اليوم في المكتبات الخاصة وبأسعار عالية غير استهلاكية قاهرة في ظل التضييق والحصار وخروج معظمها عن مسار التعليم الحكومي، والتي لم يأخذ التلاميذ والطلاب فيها حقهم من الكتب أسوة بمدارس محافظات القطر، وقد أكد الكثير من أعضاء مجلس المحافظة أن الكتاب المدرسي بات يُباع اليوم في المكتبات الخاصة وبأسعار عالية غير أسعاره الحقيقية، تفوق طاقة أهالي التلاميذ والطلاب إلى حد بعيد، موضحين أن الكتاب القديم «المدور» الموجود الآن في المدارس لم يحل المشكلة من باب الحلول البديلة، بل عقّدها ولم يعد يتماشى مع ظروف التعليم في المدارس، وينبغي إتلافه والتخلص منه، مطالبين بحصر المشكلة.

وفي موضوع آخر طالب العديد من المداخلات بضرورة تقييم أداء وعمل الدوائر والمؤسسات الحكومية، وبيان التميّز وحُسن الأداء فيها من ناحية، والترهل والضعف من ناحية أخرى بدلاً من التعكّز على الأزمة واتخاذها شماعة للأخطاء، على أن يتم التقييم من خلال أخذ أعضاء المجلس دورهم في الإشراف والمتابعة والتماس المباشر مع مؤسسات الدولة بالمحافظة.

كما شددوا على تحديد المسؤولية المباشرة المعنية بعمل مخبز الحسكة الأولي الآلي «المساكن» والنظر في تحديد تبعيته لأي جهة ساحة خاصة بالمدرسة مطالباً بالتوضيح فيها، ونوعية الصفة التي ترتبط بالحديقة.

كما أشارت العديد من المداخلات إلى ضرورة تزويد آبار مياه الشرب الريفية بالطاقة البديلة التي تعمل على الطاقة الشمسية، وإعادة ترميم وتأهيل شبكات الصرف الصحي المهترئة وبناء مدارس جديدة في القطاعات الحكومية في أرياف القامشلي، وإيجاد آلية جديدة منتظمة لتوزيع رواتب المتقاعدين لدى فروع مؤسسة البريد، وفتح حسابات للمتقاعدين لدى جميع فروع المصارف بالمحافظة والتعامل باحترام مع المواطن، ومعالجة الإهمال والترهل الحاصل مع الإدارة العامة للتأمينات فيما يخص وضع فرع مؤسسة التأمينات العامة بالقامشلي، وتزويد مركز «اللؤلؤة» الطبي بأجهزة التكييف والتهوية، والنظر في وضع مركز بنك الدم ومعالجة الخدمات الطبية في العيادات السنية بالقامشلي، ومتابعة وضع التزام العديد من المدارس الخاصة المؤقتة التي لم تلتزم بتعميم محافظ الحسكة القاضي بتحديد الأقساط المدرسية، والتي تجاوزت لدى بعضها المبلغ المحدد في التعميم، فوصل إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة.

وأثار المجلس قضية صفة الحديقة العامة التي تم ضمها من قبل مدرسة البر وأصبحت الحاصل مع الإدارة العامة للتأمينات فيما يخص وضع فرع مؤسسة التأمينات العامة بالقامشلي، وتزويد مركز «اللؤلؤة» الطبي بأجهزة التكييف والتهوية، والنظر في وضع مركز بنك الدم ومعالجة الخدمات الطبية في العيادات السنية بالقامشلي، ومتابعة وضع

عقد الترميم الخاص بالصالة الرياضية.

وأكد محافظ الحسكة لؤي محمد صبوح خلال حديثه في المجلس أننا دولة ولن نتعامل مع الواقع اليوم إلا من خلال عقلية وإستراتيجية الدولة، مشدداً على التخلّي عن الروتين والتعقيد في العمل، وضرورة الالتزام بالقوانين والتعاميم والأنظمة النافذة، وفق الإمكانات المتوافرة والمتاحة في ضوء الميزانية المحددة بالمحافظة، وما يضاف إليها من وزارة الإدارة المحلية والبيئة الخاصة بتعبيد الطرقات الزراعية والحيوية.

وشدد المحافظ على ضرورة أخذ رؤوساء مجالس المدن والبلديات والبلدات لدورهم فيما يخص تنفيذ المشاريع الخدمية ضمن مجال عملهم، مشيراً إلى أن وضع النظافة في أحياء مدينة الحسكة يرثى له، داعياً مؤسسات القطاع الشعبي والنقابي إلى تنفيذ حملة نظافة في جميع قطاعات المدينة منعاً لانتشار الأمراض والأوبئة، في ظل الإشراف الذي ستتابعه مؤسسات المحافظة المعنية بشكل مباشر.

ولفت رئيس مجلس المحافظة عيد المنديل، إلى أن دور أعضاء مجلس المحافظة هو دور مهم من خلال الإشارة إلى حجم الإيجابيات في عمل الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية من أجل تعزيزها وتجاوز السلبيات بوعي وإحساس عالٍ بالمسؤولية لتلافي المعوقات والصعوبات وتذليلها.